AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الرابعة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 7-8 فبراير 2019

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1111 (XXXIV)

تقرير الدورة العادية الثانية
للجنة الفنية المتخصصة للتجارة، والصناعة والمعادن،
12-8 يناير 2019، أديس أبابا، إثيوبيا

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 011-551 7700 Fax: 011-551 7844
website: www. africa-union.org

الاجتماع الثاني
لوزراء اللجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي
التجارة والصناعة والمعادن
يومي 11 و12 يناير 2019
مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي
أديس أبابا، إثيوبيا

الأصل: إنجليزي

AU/DTI/STC-TIM/MIN/ Final/Rpt.

الموضوع: ***"نحو بدء نفاذ الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذها"***

التقرير الوزاري النهائي

التقرير النهائي للاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي للتجارة والصناعة والمعادن

الدورة الوزارية، 11-12 يناير 2019، أديس أبابا، إثيوبيا

مقدمة:

1. عُقد الاجتماع الثاني اللجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي للتجارة والصناعة والمعادن على المستوى الوزاري يومي 11 و12 يناير 2019 في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية. وكان الهدف من الاجتماع هو بحث الاستراتيجيات القارية التي شملت استراتيجيات السلع الأساسية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتيسير التجارة والإحاطة علما بالتقارير الفنية والعروض المختلفة في مجالات التجارة والجمارك والصناعة والتعدين والتي تعتبر حاسمة لدعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الحضور

2. حضرت الدول الأعضاء التالية الاجتماع: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إيسواتيني، إثيوبيا، غينيا الاستوائية، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، توجو، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.
3. كما شاركت المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الشريكة التالية: اتحاد المغرب العربي، الكوميسا، وجماعة شرق أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا "الإيكاس"، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإيكواس"، والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
4. كما حضر الاجتماع رئيس اللجنة الفرعية للاتحاد الأفريقي للمديرين العامين للجمارك. وترد قائمة المشاركين في **الملحق 1.**

المداولات

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

كلمة سعادة الدكتورة فيرا سونجو، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا للأمم المتحدة

5. أشارت الدكتورة فيرا سونجوي، الأمينة التنفيذية في كلمتها الافتتاحية، إلى الأهمية المحورية لموضوع اللجنة الفنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي للتجارة والصناعة والمعادن، ولا سيما فيما يتعلق بالزخم نحو التوقيع والتصديق على الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأحاطت علما بالتحديات التي تواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف والديناميات العالمية. وقالت السيدة سونغوي إن أفريقيا لديها رؤية واضحة لإنشاء سوقها الخاصة، ووقف تشتت الأسواق الداخلية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويوضح البحث الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه من خلال إزالة التعريفات، يمكن أن تنمو التجارة الأفريقية البينية بنسبة تتجاوز 50٪. ويمكن أن تتضاعف هذه التجارة الأفريقية البينية إذا اقترنت بإزالة الحواجز غير الجمركية. وهنّأت البلدان الخمسة عشر التي صدّقت على "منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"، وأعربت عن ثقتها في وصول الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى 22 توقيعاً مطلوباً والتي تجعل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سارية المفعول بحلول منتصف عام 2019.

6. وأشارت الدكتورة سونجوي إلى أهمية الاقتصاد الرقمي من أجل التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويبلغ الاقتصاد الرقمي حاليا 11.5 تريليون دولارا أمريكيا. وتنمو التجارة الرقمية في أفريقيا بسرعة، ولديها القدرة على توفير الوظائف للشباب والنساء. وكشفت أن أكثر من 500 مليون شخص في أفريقيا ليس لديهم هوية، وليس بإمكانهم أن يستفيدوا بشكل مفيد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من بين المساوئ الأخرى. ومن ثم، هناك حاجة إلى تشجيع الإدماج والابتكار من أجل الاستخدام الفعال للموارد. ومن أجل معالجة هذا التحدي، حثت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تبني الهوية الرقمية. وحثت الدول الأعضاء على الموافقة على إطار استحداث الهوية الرقمية، وذلك لاعتمادها من قبل المجلس التنفيذي ومؤتمر القمة. وأبلغت اللجنة الفنية المتخصصة أن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بصدد إنشاء مركز التميز للهوية الرقمية.

كلمة السيد عمرو كامل، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد

7. نقل السيد عمرو كامل، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، تحيات رئيس البنك، الأستاذ بنديكت أورامه. وشكر مفوضية الاتحاد الأفريقي على تقديمها الدعوة للبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد لحضور الاجتماع. وهنأ نائبُ الرئيس كامل الاتحاد الأفريقي على الإنجازات التي تحققت في معرض منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومعرض التجارة الأفريقية البينية في عام 2018. وأشار إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية توفر زخما جديدا لخطة عمل لاغوس، وتعتبر مفتاح تنويع القارة وتحسين سلاسل الإمداد.

8. وأبلغ الاجتماع بأن البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد يقوم بوضع استراتيجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعم استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدت مؤخراً. وأشار إلى أن البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد يعتبر شريكا وطنيا في التنمية، والتنفيذ النهائي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويعتزم البنك صرف 25 مليار دولار أمريكي للدول الأفريقية كتمويل تجاري واستثماري. وفيما يتعلق بدعم تنفيذ مختلف أدوات الاتحاد الأفريقي، قال السيد كمال إن البنك يقوم بتطوير أنظمة إيكولوجية رقمية مختلفة تؤدي إلى زيادة التجارة الأفريقية بثلاثة أضعاف مثل المنهاج الأفريقي لنظام المدفوعات، وبوابة المعلومات التجارية، ومنهاج التنظيم ومنهاج العملاء عبر الإنترنت.

9. واختتم كلمته بالإشارة إلى أن البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد يقوم بتطوير مرفق التكيف مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للمساعدة في إجراء تعديلات مالية في الدول الأعضاء المتأثرة لضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. واختتم السيد كامل كلمته بالتأكيد على أن أجندة 2063 تعتبر رؤية مشتركة للاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد.

كلمة الدكتور فيكتور دجيمبا، مدير مكتب أفريقيا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

10. تحدث السيد فيكتور ديمبا، رئيس قسم أفريقيا، نيابة عن المدير العام لليونيدو. وبدأ خطابه بتوجيه الشكر لإدارة التجارة والصناعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي لتنظيم واستضافة الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة في إطار موضوع "نحو بدء نفاذ الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذها" ، وقال إن اليونيدو ترحب بالتقدم المحرز نحو تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية منذ إطلاقها في مارس 2018 في كيجالي، رواندا.
11. ولاحظ أن التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يتوقف على وجود الاقتصادات الأفريقية التي تنتج السلع والخدمات التي يمكن تداولها فيما بينها وخارجها. ولاحظ كذلك أنه ينبغي مراعاة العناصر الحاسمة المتعلقة بالتنمية الصناعية بما في ذلك تعزيز القيمة المضافة وتحسين الأطر التنظيمية (السياسات الصناعية والقوانين والضوابط الصناعية) من أجل نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
12. وأشار إلى أن التأثير المضاعف للصناعة على القطاعات الأخرى من الاقتصاد يبرز الروابط الديناميكية المتأصلة بين العقد الصناعي الثالث لأفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وبالتالي فإن نجاح العقد الصناعي الثالث لأفريقيا سيكون له تأثير إيجابي على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولاحظ أنه من بين الأمور الأخرى، يمكن أن تساهم الشراكات العالمية للعقد الصناعي الثالث لأفريقيا في نجاح تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال تدخلات مختلفة والتأثير على جميع المجالات المستهدفة.

كلمة سعادة البروفيسور فيكتور هاريسون، مفوض الشؤون الاقتصادية لمفوضية الاتحاد الأفريقي

13. ذكر سعادة البروفيسور فيكتور هاريسون، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون الاقتصادية، في كلمته، بأن عام 2018 تميز بإنجازات كبيرة مثل إبرام وتوقيع الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وعقد المعرض الأول للتجارة الأفريقية البينية بنجاح.
14. أكد البروفيسور هاريسون أن التكامل هو الحل الوحيد لأفريقيا كي تصبح قارة ناشئة. وفي هذا الصدد، توفر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة سانحة للبلدان الأفريقية لزيادة حصتها من السلع المصنعة، التي تبلغ حاليا أقل من 1 في المائة من السلع المصنعة في العالم، من خلال التصنيع وإنشاء سلاسل القيمة الإقليمية وفي التجارة العالمية.
15. ولكي تحقق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية توقعاتها بالكامل، ينبغي للبلدان الأفريقية ضمان وجود تدابير داعمة ومرافقة لها، بما في ذلك تدابير أخرى تستهدف دعم القطاع الإنتاجي. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج البلدان الأفريقية إلى مؤسسات مالية مجدية مثل بنك الاستثمار الأفريقي، والبنك المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي، المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، حث مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون الاقتصادية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الإسراع بالتصديق على الوثائق القانونية التأسيسية لهذه المؤسسات الثلاث من أجل السماح لها بالدخول حيز النفاذ بما يخدم الغرض الذي أنشئت من أجله. وهناك حاجة أيضا للتحرك نحو نظام دفع منتظم في أفريقيا لتسهيل التجارة الأفريقية البينية. وتتم التجارة الأفريقية البينية حاليا بالعملات الأجنبية مما يشكل تكلفة إضافية للتجار والمستهلكين. إن الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول التي تمكن المزارعين من الوصول إلى رأس المال تعني أن بإمكان أفريقيا أن تعالج.
16. وقبل أن يختتم، حث البروفيسور فيكتور هاريسون البلدان الأفريقية على ضمان عدم تفويت الثورة الصناعية الرابعة، كما كان الحال مع الثورات الصناعية السابقة، والاستفادة من الفرص المتاحة. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن موريتانيا تمكنت من تحسين التسجيل المدني، وهو أمر بالغ الأهمية لأغراض التخطيط للتنمية الاقتصادية، من خلال التكنولوجيا الرقمية.

كلمة سعادة السفير ألبرت موشانجا، مفوض التجارة والصناعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي

17. هنأ المفوض في كلمته هيئة المكتب المنتهية ولايتها على العمل الجدير بالثناء ورحب بهيئة المكتب الجديدة للجنة الفنية المتخصصة عند توليها مهامها.
18. واستعرض الأعمال التي سينظر فيها الوزراء والمنبثقة من تقرير اجتماع كبار المسؤولين وأشار إلى أن تقرير اللجنة الفنية المتخصصة سيتم النظر فيه خلال مؤتمر القمة المقبل لرؤساء الدول. وأشار إلى العمل الجاري حول استراتيجية السلع، وأكد كذلك على أهمية السلع الأساسية للاقتصادات الأفريقية، والتأثير التحويلي المحتمل للقيمة المضافة لهذه السلع. ولذلك حث على الإسراع بإنجاز العمل المتعلق باستراتيجية السلع الأساسية.
19. وفي تعليقاته على موضوع الاجتماع، قدم تحديثا عن حالة التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشار إلى أن هناك الآن 16 تصديقا في فئتين. وأشار إلى أنه في الفئة الأولى، هناك تسع (9) دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي أودعت وثائق التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي تحديدا: كينيا، وغانا، ورواندا، والنيجر، وإيسواتيني، وتشاد، وغينيا، وكوت ديفوار وأوغندا. وفي الفئة الثانية، وافقت البرلمانات الوطنية لسبع دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي على التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي تحديدا: جنوب أفريقيا، وسيراليون، ومالي، وناميبيا، والكونغو وتوجو وموريتانيا. ومن المتوقع أن يتم إيداع صكوك التصديق لهذه الدول الأعضاء السبع بحلول موعد انعقاد مؤتمر رؤساء وحكومات الاتحاد الأفريقي في فبراير 2019.
20. وأشار كذلك إلى أهمية الاستراتيجيتين: استراتيجية تيسير التجارة، واستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أوصى بها كبار المسؤولين. وألقى الضوء على النجاح في تنفيذ الرؤية الأفريقية للتعدين وكذلك العمل الجاري من أجل إنشاء المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية. واختتم بإلقاء الضوء على أهمية البنية التحتية المواتية للتجارة والدعوة إلى إقامة الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والقطاع الخاص بشأن إبرام المشروع الرئيسي لشبكة القطارات الفائقة السرعة.

الكلمة الافتتاحية لسعادة رقية الدرهم، وزيرة الدولة للتجارة الخارجية للمملكة المغربية

21. بدأت معالي السيدة رقية الدرهم الوزيرة المكلفة بالتجارة الخارجية بالمملكة المغربية، في كلمتها الافتتاحية، بتوجيه الشكر لسلفها رئيس اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن المنتهية ولايته سعادة السيد سادو سيدو، وزير التجارة وتعزيز القطاع الخاص، لجمهورية النيجر، على العمل المنجز.
22. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت عن تقديرها العميق لحكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية على الاستقبال الحار وكرم الضيافة، ولمفوضية الاتحاد الأفريقي، لا سيما إدارة التجارة والصناعة، للعمل التحضيري المؤدي إلى الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن. كما شكرت الوزيرة درهم كبار المسؤولين على النوعية العالية للتوصيات المقدمة للوزراء للنظر فيها.
23. وأشارت معالي الوزيرة درهم إلى أن عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية، الاتحاد الأفريقي، كانت مدفوعة بالتزامه ورغبته في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الأفريقية. وأشارت إلى أن المغرب طوال تاريخه، كان مدفوعا دائما بدعوته نحو أفريقيا. وتشكل مشاركة المغرب في الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى دليلا على التزامه بالرؤية والاستراتيجيات والإجراءات التي تتخذها المنظمة الأفريقية.
24. وأبرزت الوزيرة درهم أهمية القضايا التي سينظر فيها الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن ونوعية التوصيات المقدمة للوزراء لبحثها، والتي توضح بصورة تامة اهتمام الدول الأفريقية والتزامها بوضع الأساس للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة لصالح المواطن الأفريقي العادي في إطار الأجندات العالمية، وهي تحديدا: أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وأجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة.
25. أكدت سعادة الوزيرة الدرهم، قبل إعلان افتتاح الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة رسميا، للدول الأعضاء أنها بوصفها الرئيسة المقبلة للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن، ستكون مدفوعة بالمصلحة الجماعية للقارة وتلتزم بالعمل بلا كلل من أجل تحقيق الولاية والمهام الموكلة إلى اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب هيئة المكتب

26. انتخب الاجتماع هيئة مكتبه التالية:

الرئيس	: المغرب (شمال أفريقيا)
النائب الأول للرئيس:	: إسواتيني (الجنوب الأفريقي)
النائب الثاني للرئيس:	: الجابون (وسط أفريقيا)
النائب الثالث للرئيس:	: جيبوتي (شرق أفريقيا)
المقرر:	: سيراليون (غرب أفريقيا)

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل:

27. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال مع التعديلات المتعلقة بإضافة جدول أعمال للبنية التحتية ذات الصلة بالتجارة. ويرد جدول الأعمال المنقح طيه في الملحق 2.

البند 4 من جدول الأعمال: حلقة نقاش حول الموضوع: *"بدء نفاذ الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذها"*

28. عُقدت جلسة رفيعة المستوى للتداول حول موضوع اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة "نحو بدء نفاذ الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذها". وشكلت حلقة نقاش، تولت إدارتها مديرة التجارة والصناعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة تريجر مافانغا على النحو التالي؛ معالي راقية الدرهم، وزيرة الدولة للتجارة الخارجية، المملكة المغربية ؛ ومعالي جان ماري نيوكيندي، وزير التجارة والصناعة والسياحة، جمهورية بوروندي؛ والسيد ملووالم سيوم، الرئيس التنفيذي، لمؤسسة أفريقيا الدولية لتنمية التجارة الإلكترونية؛ وسعادة عمرو كامل، نائب الرئيس التنفيذي، تطوير الأعمال والخدمات المصرفية للشركات، للبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد ؛ والسيد جونتي ساندلر، الرئيس التنفيذي، للمستشارين الاستراتيجيين الأفريقيين؛ والسيد جون ماكامور، المدير التنفيذي، الصندوق الاستئماني البرلماني للجنوب الأفريقي.
29. أشار أعضاء حلقة النقاش إلى زخم التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وناشدوا القارة لتطوير قدراتهم الصناعية لتزويد السوق الموسع. كما أشاروا إلى الحاجة إلى تحسين أنظمة الدفع في القارة، مع التركيز بشكل كبير على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال المناهج الرقمية لتعزيز التجارة الأفريقية البينية.
30. كما تم تحديد تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة كقطاع فرعي بالغ الأهمية يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتخفيف حدة الفقر. وبالنظر إلى هيمنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغيرة في نظام الإنتاج في القارة، تم حث الدول الأعضاء على توفير السياسة المطلوبة والدعم المؤسسي والتنظيمي لتعزيز بقائها ونموها. ولوحظ أيضا أنه بصرف النظر عن التحديات التقليدية المتمثلة في الحصول على التمويل، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتاج أيضا إلى دعم للوصول إلى الأسواق ومعلومات السوق فضلا عن خدمات التوجيه التجاري.
31. خلال المناقشات المفتوحة، ظهرت القضايا التالية:-

(1) هناك حاجة إلى تعبئة جميع أصحاب المصلحة بمن فيهم المجتمع المدني والبرلمان ووسائط الإعلام والقطاع الخاص لضمان ملكية اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تعزيز تنفيذها.

(2) المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي قطاع هام في القارة، ومن ثم فهي تستفيد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إذا ما حصلت على دعم كاف من الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة.

(3) قام أحد أعضاء حلقة النقاش بتطوير برنامج قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر معلومات عن الأعمال التجارية، والتوجيه، والربط بالأسواق لتعزيز جدوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التقليل من مخاطر إقراض هذه الشركات بنسبة 50 في المائة.

(4) قدمت بوروندي والمغرب معايير جيدة بشأن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تضمنت إنشاء مؤسسات متخصصة تتعامل مع توفير بناء القدرات والتمويل وحضانة الأعمال، مدعومة بأطر السياسات والتنظيمات والتشريعات الملائمة.

(5) في حالة بوروندي، تتحمل مؤسسات التمويل البالغ الصغر الريفية التي توفر التمويل الميسور التكلفة، مسؤولية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بينما في حالة المغرب، تُدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتضمن أيضاً نافذة تمويل مهيأة مخصصة لاستيعاب 5000 دولار أمريكي كحد أدنى إلى 15000 دولار أمريكي كحد أقصى لهذه المؤسسات. وفي حالة زيمبابوي، كان لدى البنك المركزي استراتيجية للإدماج المالي، للفترة 2016-2022، تغطي الدعم المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع النسائية، مع إنشاء مصرف للمرأة. كما شملت الاستراتيجية توفير الدعم المالي للتعدين الحرفي.

(6) كان لدى البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد استراتيجية التجارة البينية الأفريقية ترتكز على ثلاثة مبادئ، هي **الإنشاء والترابط والإنجاز**، مع برامجها وتدخلاتها المصممة لتغطية هذه المجالات الثلاثة.

(7) وفي هذا الصدد، يركز المبدأ المتعلق **بالإنشاء** على القيمة المضافة والإنتاج المتجدد، أما مبدأ **الترابط**، يركز على التعامل مع الأسواق، وأنظمة المدفوعات. والمثال على ذلك هو معرض التجارة الأفريقية البينية الذي عقد في القاهرة، مصر في الفترة من 11 إلى 17 ديسمبر 2018. ويركز الإنجاز على اللوجستيات والتوزيع.

(8) تم تقديم دعم البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسات المالية الوسيطة، ودعم تقديم الحلول المالية مثل احتساب الديون.

(9) كان البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد يعمل في مرفق تسوية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم البلدان في مواجهة تكاليف التجارة الحرة. وسوف يتم تصميم هذا النموذج على أساس تسهيلات السلع لمواجهة التقلبات الدورية، وهي أداة توازن تجاري ناجح للغاية قدمتها خلال عام 2016 للبلدان التي تأثرت سلبًا بتقلبات أسعار السلع الأساسية العالمية في القارة.

(10) تحدي الدول الأعضاء للعمل معا لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإزالة التعريفة الجمركية، والحواجز غير الجمركية، فضلا عن تبسيط قواعد المنشأ لتعزيز التجارة الأفريقية البينية والتكامل الاقتصادي.

(11) يجب على الدول الأعضاء أن تمضي قدما في برامج لتقليل الاعتماد على الواردات من البلدان خارج الإقليم، وبالتالي تعزيز التجارة بين الصناعات، داخل المنطقة والاستعانة بمصادر خارجية داخل القارة من أجل تعزيز القدرات الصناعية، مسترشدة بالزخم نحو الارتقاء بفكرة "صنع في أفريقيا".

(12) اعتبرت كل من البنية التحتية غير المادية والمادية من العوامل الرئيسية لتعزيز القدرة التنافسية في الصناعة. وبالتالي، لوحظ وجود نظام أفريقي منسق للسكك الحديدية الفائقة السرعة كمشروع مهم لتعزيز الربط، والخدمات اللوجستية في القارة الأفريقية.

32. قدمت جلسة هيئة النقاش الملاحظات والتوصيات الرئيسية التالية للتنفيذ على مختلف المستويات من الدول الأعضاء على المستوى القطري والإقليمي والقاري؛

(1) الحاجة إلى مؤسسات قوية وإرادة سياسية لتعزيز احتمالات تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وما يصاحب ذلك من منافع اجتماعية واقتصادية.

(2) ينبغي لأفريقيا أن تستفيد من مواردها الخاصة لدفع مساعيها للتحول الهيكلي والتجاري والتنمية الاقتصادية؛

(3) الحاجة إلى العمل المشترك مع الدول الأعضاء لتسريع التجارة والتكامل الاقتصادي في القارة؛

(4) الحاجة إلى إشراك المزيد من أصحاب المصلحة من أجل تبني عملية تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على نطاق واسع.

33. وفي ختام الجلسة، شكر الرئيس أعضاء فريق النقاش على تواجدهم ورؤاهم العميقة، ولاحظ أن تنفيذها من جانب جميع أصحاب المصلحة سيسهم في تحقيق المنافع المتوخاة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

البند 5 من جدول الأعمال. بحث تقرير كبار المسؤولين للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن

34. قدم رئيس اجتماع كبار المسؤولين تقريره إلى الوزراء. وأحاط الوزراء علما بتقرير كبار المسؤولين للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن، وأشادوا بالعمل الذي قاموا به.
35. بعد مناقشة الجوانب المختلفة التي أثيرت في التقرير لبحثها، اعتمد الوزراء توصيات كبار المسؤولين مع بعض التعديلات. والتوصيات هي ما يلي:

ألف: فيما يتعلق باستراتيجية السلع للاتحاد الأفريقي

(1) إجراء مزيد من المشاورات لمعالجة الملاحظات والتوصيات المقدمة؛
(2) وأن تعقد المفوضية اجتماع خبراء لاستعراض مشروع وثيقة استراتيجية السلع وخطة تنفيذها قبل عرضها على الاجتماع القادم للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن لبحثها واعتمادها.

باء. فيما يتعلق باستراتيجية تيسير التجارة للاتحاد الأفريقي

(1) عقد اجتماع مشترك بين اللجنة الفرعية للاتحاد الأفريقي للمديرين العامين للجمارك واللجنة الفرعية لتيسير التجارة والتعاون الجمركي والعبور التابعة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لاستكمال استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتيسير التجارة وطرق تنفيذها قبل النظر فيها واعتمادها في الاجتماع القادم.

جيم - فيما يتعلق بمشروع استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(1) اعتماد استراتيجية الاتحاد الأفريقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
(2) إنشاء وحدة تنسيق تنفيذية للاتحاد الأفريقي لاستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
(3) إضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى السنوي للاتحاد الأفريقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

دال. فيما يتعلق بالتقرير المرحلي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

(1) تتبادل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الدول الأعضاء، التقرير المرحلي المحدّث لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بجميع لغات الاتحاد الأفريقي وعروض برنامج باور بوينت،
(2) تقترح مفوضية الاتحاد الأفريقي نموذجا لتطوير الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للدول الأعضاء؛
(3) تضفي مفوضية الاتحاد الأفريقي طابع مؤسسي على المنتدى السنوي للأطراف المعنية حول منطقة التجارة الحرة القارية واقتراح إطار حوار تشاوري لإشراك الأطراف المعنية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
(4) توزع مفوضية الاتحاد الأفريقي نسخ من الملاحق التي اعتمدها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لتيسير تصديق الدول الأعضاء عليها.
(5) تضع مفوضية الاتحاد الأفريقي خارطة طريق لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتنظر فيها مؤسسات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،
(6) تعجل مفوضية الاتحاد الأفريقي بانشاء مؤسسات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

هاء. التقرير المتعلق باضفاء الطابع المؤسسي على المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية

(1) ينبغي على الدول الأعضاء أن تعجل بالتصديق على النظام الأساسي للمركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية،
(2) يُطلب من المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية العمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لمواءمة قوانين التعدين ؛
(3) ينبغي أن يعمل المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية مع الدول الأعضاء لتطوير أنظمة مصرفية للبيانات الجيولوجية؛
(4) ينبغي أن ييسر المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية، بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجيولوجية،
(5) هناك حاجة لأن يولي المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية الاهتمام لوصول خدماته إلى الدول الأعضاء،

واو. فيما يتعلق بالتقرير المرحلي حول تنفيذ رؤية التعدين الأفريقية

(1) اعتماد مشروع اطار إدارة المعادن في أفريقيا واتفاق القطاع الخاص واستراتيجية نظم المعلومات الجيولوجية والثروة المعدنية؛
(2) تضع الدول الأعضاء آليات لتعبئة الموارد المحلية وتمويل تنمية الموارد المعدنية وتستكشف المفوضية آليات لإنشاء صندوق تنمية الموارد المعدنية

زاي. فيما يتعلق بالهوية الرقمية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

(1) اعتماد المبادئ الأساسية العشرة المتعلقة بالهوية الرقمية الجيدة والاقتصاد الرقمي، وأن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا على مزيد من التفصيل وتقدم إلى هيئات السياسات التابعة للاتحاد الإفريقي.
(2) تضع مفوضية الاتحاد الأفريقي بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وجميع أصحاب المصلحة المعنيين استراتيجية رقمية شاملة لتيسير التحول الاقتصادي لأفريقيا وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
(3) تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وسائر أصحاب المصلحة معا في تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في إعداد الوثائق القانونية ذات الصلة لإدارة الهوية الرقمية والاقتصاد الرقمي

البند 6 من جدول الأعمال ـ البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة

36. أبلغ رئيس المستشارين الاستراتيجيين الأفريقيين، وهو معهد للبحوث والأفكار، الاجتماع بأنهم أجروا بعض الأبحاث حول أفضل استراتيجية للبنية التحتية المتكاملة على المستوى القاري.
37. لاحظ الاجتماع أن المستشارين الاستراتيجيين الأفريقيين جاءوا بنموذج جديد لتمويل وتنفيذ مشروع البنية التحتية في أفريقيا مثل القطار المتكامل الفائق السرعة. والهدف النهائي هو التحرر الاقتصادي لأفريقيا. ولاحظ الموفدون أن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تعاونت مع شركة لإجراء دراسة سابقة على دراسة الجدوى للنظر في اقتراح الصين بشأن تنفيذ مشروع القطار الفائق السرعة، الذي سيشكل أساس المشاركة المستقبلية مع حكومة الصين.

38. أشاد مقدم العرض بقوة بالاتحاد الأفريقي لإحرازه منعطفا رئيسيا في إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واقترح استغلال هذا الزخم السياسي من أجل التعجيل بمتابعة تنفيذ مشاريع رائدة أخرى في أجندة 2063 مثل مشروع القطار المتكامل الفائق السرعة.
39. في المناقشات التي تلت العرض، لاحظ الاجتماع أهمية البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة للقارة. ولاحظ الاجتماع أهمية مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سد ثغرات البنية الأساسية في أفريقيا. وأعرب الاجتماع عن تقديره لعدد من التعاون المماثل بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والقطاع الخاص مثل مرفق التسوية وأنظمة الدفع الأفريقية مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد.
40. بعد المناقشات، أوصى الاجتماع مفوضية الاتحاد الأفريقي بما يلي:

(1) وضع ورقة مفاهيمية حول تمويل شبكة القطار الفائق السرعة ذات أهداف واضحة ومجالات نتائج وجداول زمنية للنظر فيها من قبل اللجنة الفنية المتخصصة بغية التعجيل بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية فضلا عن تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة.

البند 7 من جدول الأعمال. النظر في مشروع الإعلان الوزاري للاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن

41. بحث الاجتماع مشروع إعلانه واعتمده مع التعديلات. ومرفق بهذا التقرير بوصفه الملحق الثالث.

البند 8 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال

42. تلقى الاجتماع، تحت بند ما يستجد من أعمال، بعض التحديثات بشأن العناصر التالية:

أ) عقد جلسة استثنائية للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن مكرسة للنظر في مشروع الاستراتيجيات وأي وثائق أخرى ذات صلة. وفي هذا الصدد، طلب الاجتماع من مفوضية الاتحاد الأفريقي ضمان تزويد الدول الأعضاء في الوقت المناسب بالوثائق التي يتعين بحثها.

البند 9 من جدول الأعمال: اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن:

43. نظر الاجتماع في تقريره واعتمده مع التعديلات.

البند 10 من جدول الأعمال: اختتام الاجتماع:

44. شكر سعادة السفير ألبرت موتشانغا، مفوض الاتحاد الأفريقي للتجارة والصناعة في كلمته الختامية الوزراء على عملهم خلال الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن. وأكد مجددا دعم المفوضية لعملهم، بما في ذلك العمل مع هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة بشأن مسألة إنشاء اللجان الفرعية. وتمنى لهم رحلات آمنة إلى عواصمهم.
45. قدمت رئيسة الاجتماع معالي السيدة راقية الدرهم، وزيرة الدولة للتجارة الخارجية للمملكة المغربية في كلمتها الختامية، ملخصاً عن النتائج الرئيسية للجنة الفنية المتخصصة. وأوجزت الأعمال المتبقية، وطلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة التحضير لاستكمالها. وشكرت الوزراء على عملهم الدؤوب خلال اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة ثم أعلنت اختتام الاجتماع رسميا.

الملحق الأول:

قائمة المشاركين

الملحق الثاني:

جدول أعمال الدورة الوزارية للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن

1. التسجيل
2. افتتاح اجتماع الوزراء
3. انتخاب المكتب
4. اعتماد جدول الأعمال، وتنظيم العمل
5. حلقة نقاش حول موضوع اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن
6. بحث تقرير كبار مسؤولي اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن
7. البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة
8. بحث مشروع الإعلان الوزاري للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن
9. ما يستجد من أعمال
10. اعتماد تقرير الوزراء للجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن
11. اختتام الاجتماع

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Tel. 517 700 Fax: +251-1-517844

الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة

لوزراء التجارة والصناعة والموارد المعدنية

8-12 يناير 2019

الأصل: إنجليزي

الإعلان النهائي

الإعلان النهائي للدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة

لوزراء التجارة والصناعة والموارد المعدنية، 11-12 يناير 2018

نحن، وزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة والصناعة والزراعة، المجتمعين في دورتنا العادية الثانية للجنة الفنية المتخصصة لوزراء التجارة والصناعة والموارد المعدنية، تحت شعار *"دخول الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ وتنفيذها"*

إذ نشيد بدور مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنسيق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي أدت إلى التوقيع الناجح على الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في مارس 2018 خلال القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي المنعقدة في كيجالي؛ وكذلك التقدم الكبير المحرز في التصديق على الاتفاقية؛

إذ نؤكد على أهمية ضمان نجاح إكمال المرحلتين الأولى والثانية من عناصر مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

وإذ نؤكد أيضا على أهمية التنويع الاقتصادي والتصنيع من أجل استدامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

وإذ نشير إلى استراتيجية تنفيذ خطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا والتي اعتمدت خلال الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر وزراء الصناعة المنعقدة في ديربان، جنوب أفريقيا، في أكتوبر 2008؛ خطة عمل تعزيز التجارة الأفريقية البينية التي اعتمدها مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيون في عام 2012 وكذلك رؤية التعدين الأفريقية التي اعتمدت في عام 2009؛

وإذ نشيد بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن في تنفيذ هذه الاستراتيجيات في ضوء الأهداف النهائية لأجندة أفريقيا لعام 2063؛

وإدراكا للمساهمات التي يمكن أن تقدمها أوجه التآزر بين القطاعات الاقتصادية في أفريقيا لتحقيق التنمية السريعة، والنهوض بالنمو الاقتصادي المستدام، وتحقيق أهداف أجندة أفريقيا لعام 2063 وكذلك أهداف التنمية المستدامة،

وإذ نعترف بالإمكانات العالية للنمو السريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا وإمكانياتها الهائلة لتوفير فرص العمل للنساء والشباب وكذلك الحد من الهجرة غير القانونية والقضاء على الفقر،

وإدراكا لأهمية عقد التنمية الصناعية الثالث لأفريقيا كمبادرة عالمية لتعزيز تنفيذ التنمية الصناعية المعجلة في أفريقيا، لترسيخ التحول الهيكلي في القارة. والاعتراف بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة

للتنمية الصناعية "اليونيدو"، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد وغيرها من الشركاء الاستراتيجيين لتنفيذ برامج لتعزيز القدرة الصناعية والتجارية للقارة، وكذلك تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية.

فإننا بهذا:

1. **نؤكد مجددا** التزامنا بإكمال جميع المراحل البارزة من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والارتقاء بالقدرات الإنتاجية لاقتصاداتنا وتنويعها من خلال زيادة القيمة المضافة وتحويل المواد الخام، فضلاً عن تطوير قطاع الخدمات التنافسي، وذلك من أجل زيادة مكانة أفريقيا التنافسية في الاقتصاد العالمي؛
2. **نلتزم مجددا** بتحقيق الأهداف المحددة في مختلف برامج ومشاريع تنمية التجارة والصناعة والتعدين الواردة في تعزيز التجارة الأفريقية البينية والتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا والرؤية الأفريقية للتعدين؛
3. **نعتمد** استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا؛
4. **نعتمد** استراتيجية نظم المعلومات الجيولوجية والمعدنية؛
5. **نعتمد** إطار إدارة المعادن الأفريقية؛
6. **نعتمد** ميثاق القطاع الخاص للتعدين في أفريقيا؛
7. **نطلب من** مفوضية الاتحاد الأفريقي على استكمال العمل بشأن استراتيجية السلع للاتحاد الأفريقي واستراتيجيات تيسير التجارة بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية الأخرى وتقديمها إلى الاجتماع الثالث للجنة الفنية المتخصصة؛
8. **ندعو** المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى مواءمة خطط العمل الخاصة بها مع استراتيجيات الاتحاد الأفريقي واتخاذ التدابير المناسبة لتفعيل تنفيذها على النحو الذي كلف به مؤتمر الاتحاد الأفريقي،
9. **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع استراتيجيات أخرى لدفع العمل في مجالات التجارة والصناعة والمعادن
10. نؤكد مجددا التزامنا بتعزيز زيادة القيمة المضافة للسلع الأساسية من خلال تطوير سلاسل القيمة في مجالات التعدين والأعمال الزراعية والصناعات الزراعية،
11. ندعو الدول الأعضاء إلى التعجيل بعملية التصديق على الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
12. **ندعو** الدول الأعضاء إلى التعجيل بعملية التصديق على النظام الأساسي المتعلق بإنشاء المركز الأفريقي لتنمية المعادن؛
13. **نحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على العمل مع الشركاء الفنيين لإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل البرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص لبناء دائرة دعم لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تعزيز الملكية والشمولية، وتعزيز إمكانات التنفيذ دون عوائق للاتفاقية؛
14. **نحث** الدول الأعضاء على بناء وتعزيز قدرة جميع المؤسسات الاستراتيجية المشاركة في الصناعة والإدارة التجارية لتعزيز الكفاءة في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
15. **نلاحظ** استمرار مبادرات التجارة الرقمية والمبادرات ذات الصلة في القارة، مثل الهوية الرقمية التي تقودها مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومنصة التجارة

الإلكترونية الأفريقية، التي لديها القدرة على المساهمة في تعزيز التجارة الأفريقية البينية وتحويل أفريقيا والمبادئ الإطارية العشرة المقترحة بشأن الهوية الرقمية الجيدة؛

16. **نوصي** أجهزة صنع السياسة ذات الصلة للاتحاد الأفريقي باعتماد مقرر مؤتمر القمة بشأن الحاجة إلى نهج قاري لإنشاء منصات الهوية الرقمية في جميع أنحاء أفريقيا بناء على المبادئ الاطارية العشرة بشأن الهوية الرقمية الجيدة كأساس للحد الأدنى من المتطلبات؛
17. **نفوض** مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وجميع أصحاب المصلحة المعنيين بوضع استراتيجية شاملة رقمية للاتحاد الأفريقي لتطوير التجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي من أجل تمكين البلدان الأفريقية من الاستفادة الكاملة من الثورة الصناعية الرابعة وتسهيل تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتحول الاقتصادي والهيكلي لأفريقيا في نهاية المطاف؛
18. نحث مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء على استكشاف آليات لتعبئة التمويل لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القارة، واستكشاف تطوير أدوات مبتكرة مثل خدمات تطوير الأعمال لتعزيز الوصول إلى التمويل، والأسواق لتعزيز بقاء واستمرارية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
19. ندعو الدول الأعضاء على وضع آليات لتعبئة الموارد المحلية وتمويل تنمية الموارد المعدنية ونحث مفوضية الاتحاد الأفريقي على استكشاف آليات لإنشاء صندوق تنمية الموارد المعدنية.
20. نحث على مواصلة التعاون بين المفوضية والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد وكدلك شركائهما الممولين باتجاه تمويل خطة التجارة والصناعة للاتحاد الأفريقي؛
21. نرحب بمنصة المدفوعات الأفريقية للبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد باعتبارها مبادرة مهمة لتعزيز التجارة الأفريقية البينية، ونطالب البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد بالتعجيل بتنفيذها وتشجيع الممارسات المماثلة.
22. نعترف بالأهمية المستمرة لمشاركة القطاع الخاص في تحقيق خطة التنمية التجارية والصناعية في القارة، ونرحب باللجنة الأفريقية للتجارة والاستثمار كمنصة يقودها القطاع الخاص لتدعيم موقف القطاع الخاص الأفريقي والدعوة له بشأن مسائل التجارة والاستثمار في القارة،
23. نحث المفوضية على وضع برنامج عمل حول مبادرة الأزياء الرئاسية كمبادرة لتشجيع سلسلة القيمة للأزياء الأفريقية كأداة للتوظيف وتكوين الثروات في الاقتصاديات الأفريقية؛
24. نهنئ الحكومة المصرية على الاستضافة الناجحة لأول معرض للتجارة الأفريقية البينية، الذي نظمه الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع بنك التصدير والاستيراد الأفريقي وحكومة مصر، والذي نُظم في القاهرة في الفترة من 11 إلى 17 ديسمبر 2018؛
25. نهنئ كذلك حكومة رواندا بالفوز بشكل ناجح بالمناقصة لاستضافة الدورة الثانية لمعرض التجارة الأفريقية البينية الذي سيعقد في عام 2020، بتنظيم مشترك من قبل بنك التصدير والاستيراد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛
26. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء، تنفيذ هذا الإعلان وتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن.

اعتمد في 12 يناير 2019، في أديس أبابا، إثيوبيا

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2019-02-07

Report of the 2nd ordinary session of the STC on Trade, Industry and Minerals, 08-12 January 2019, Addis Ababa, Ethiopia

Africa Union

African Union

https://archives.au.int/handle/123456789/6536

Downloaded from African Union Common Repository